مؤتمر COP31: الزراعة في مواجهة الاستعجال المناخي، والاختبار الحقيقي يُجرى أيضاً في تونس

بقلم هيئة تحرير AgroHealth | 15 نوفمبر 2026 - في أنطاليا، تسعى الحكومات إلى تحويل التعهدات المناخية إلى إجراءات ملموسة .أمّا في تونس، حيث تتراجع الموارد المائية وتظلّ المحاصيل عرضة للتقلبات المناخية، فالتحدي واضح : جعل التكيّف الزراعي أولوية ممولة، قابلة للقياس ومتاحة للمستغلات الفلاحية.

من الوعود إلى النتائج :تحدّي أنطاليا

لا يُقاس نجاح مؤتمر عالمي للمناخ بعدد الخطب التي تُلقى فيه، بل بالتغييرات التي يتيح تحقيقها على أرض الواقع .وهذا هو جوهر الرهان المطروح في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين(COP31) ، المنعقد في أنطاليا بتركيا من 9 إلى 20 نوفمبر 2026 وحتى تاريخ إعداد هذا المقال، لا تزال المفاوضات متواصلة، لذلك لا يمكن اعتبار أي حصيلة نهائية أمراً محسوماً .غير أنّ القمة تضع في صدارة النقاش مسألة باتت أساسية، وهي تسريع تنفيذ الالتزامات، ولا سيما في مجالات التمويل والتكيّف والانتقال الطاقي.

بالنسبة إلى البلدان ذات النشاط الفلاحي، تبدو حالة الاستعجال مباشرة .فالجفاف وموجات الحرّ والأمطار غير المنتظمة والفيضانات وتدهور التربة، كلها عوامل تربك المواعيد الزراعية وتُضعف مداخيل سكان الأرياف .والزراعة متضررة من التغير المناخي، لكنها في الوقت نفسه جزء من الحل . فهي مطالبة بخفض انبعاثاتها، والأهم من ذلك أن تتعلم الإنتاج في ظروف أشد صعوبة، من دون المساس بالأمن الغذائي.

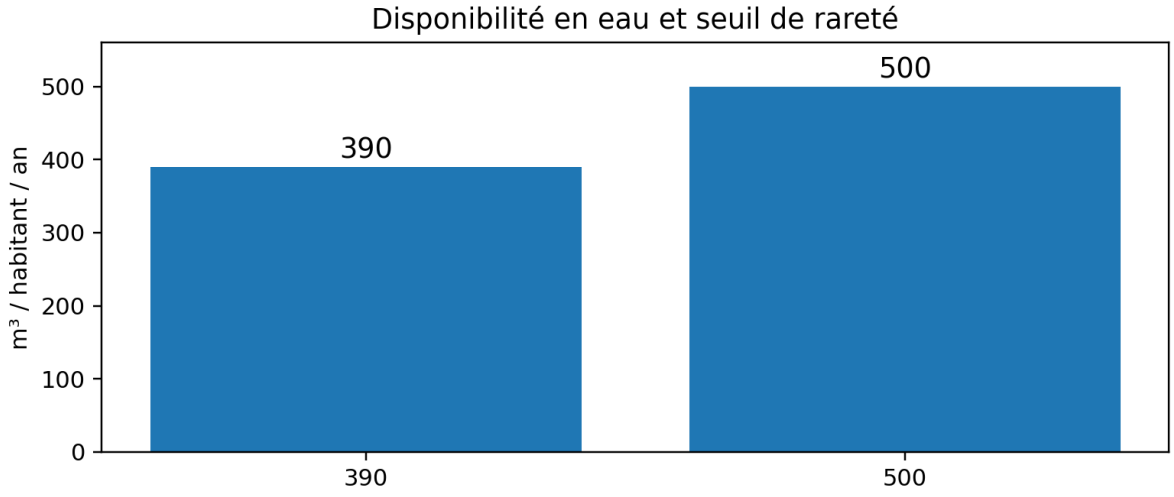
الزراعة في صميم التكيّف

تركّز النقاشات المناخية المتعلقة بالزراعة والنظم الغذائية على حلول عملية، من بينها اعتماد أصناف أكثر قدرة على تحمّل الحرارة ونقص المياه، وتحسين كفاءة الري، ورفع مستوى المادة العضوية في التربة، وتطوير الزراعة الحراجية، وتنويع المحاصيل والحدّ من ضياع المنتجات بعد الحصاد .كما يشمل هذا التحول قطاع تربية الماشية، إذ أصبح الإجهاد الحراري وتوفر الأعلاف وصحة الحيوانات وإمكانية النفاذ إلى المياه عوامل حاسمة.

غير أنّ لهذه التحولات كلفة .فغالباً ما لا يملك صغار الفلاحين الإمكانات اللازمة للاستثمار بمفردهم في معدات جديدة أو بذور ملائمة أو أنظمة للتخزين .لذلك ينبغي أن يكون التمويل المناخي متاحاً وواضحاً وموجهاً إلى الجهات .ولا يكفي الإعلان عن مبالغ مالية؛ بل يجب إعداد مشاريع قابلة للتنفيذ، وتبسيط الإجراءات، وتوفير المرافقة الفنية.

تونس في مواجهة الضغط المائي

تعكس الوضعية التونسية حجم هذا الاستعجال .فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) الفاو(، بلغت الموارد المائية المتجددة المتاحة للفرد نحو 390 متراً مكعباً سنوياً سنة2020 ، وهو مستوى يقلّ بكثير عن عتبة الندرة المطلقة المحددة بـ 500متر مكعب .ويستأثر القطاع الفلاحي بنحو 80% من إجمالي سحوبات المياه العذبة .ويضع هذا الاعتماد الزراعات السقوية وغراسة الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات وتربية الماشية تحت ضغط متزايد.



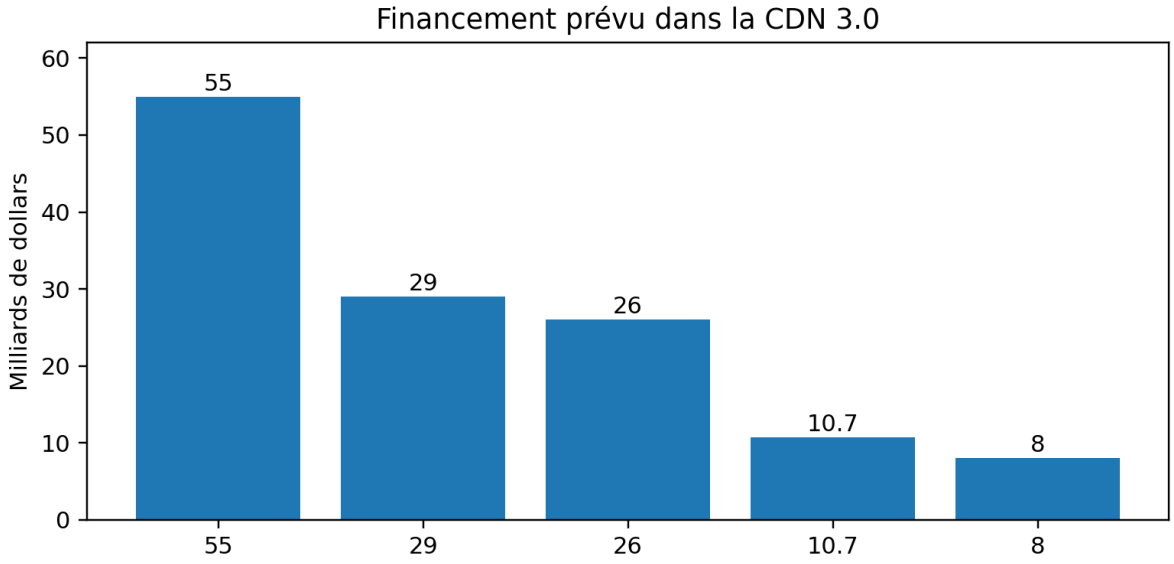
الرسم البياني – 1 نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة في تونس مقارنة بعتبة الندرة المطلقة.

المقارنة :الموارد المائية المتاحة للفرد 390 :م³سنوياً؛ عتبة الندرة المطلقة 500 :م³سنوياً.

ولا تقتصر المخاطر على المستغلات الفلاحية وحدها .ففي دراسة نُشرت في سبتمبر2026 ، قدّر البنك الدولي أن ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي التونسي بنسبة 6.4% في أفق سنة 2050. كما أشار إلى هشاشة التشغيل في القطاع الفلاحي، الذي يمثل نحو 14% من مجموع التشغيل الوطني .وهكذا تصبح الأزمة المائية مسألة إنتاج وتشغيل وأسعار غذاء وتوازن بين الجهات.

المساهمة المحددة وطنياً : 3.0 خارطة طريق تحتاج إلى التنفيذ

تتوفر تونس على إطار استراتيجي محيّن يتمثل في مساهمتها المحددة وطنياً الثالثة(CDN 3.0) ، التي تنص على تعبئة 55 مليار دولار خلال الفترة 2026–2035. ويُخصص من هذا المبلغ 29 مليار دولار للتكيّف و 26مليار دولار للتخفيف من الانبعاثات. أما ضمن محور التكيّف، فتُقدّر الحاجيات بـ 10.7 مليارات دولار للمياه و التطهير، و بـ 8مليارات دولار للزراعة والنظم الغذائية.



الرسم البياني – 2 الحاجيات التمويلية المعلنة في إطار المساهمة المحددة وطنياً 3.0. ويُدرج بندا» المياه «و»الزراعة «ضمن إجمالي مخصصات التكيّف.

توزيع المبالغ :إجمالي التمويل 55 مليار دولار؛ التكيّف 29 ملياراً؛ التخفيف 26 ملياراً؛ المياه والتطهير 10.7 مليارات؛ الزراعة والنظم الغذائية 8 مليارات.

وتنص الاستراتيجية خصوصاً على تطوير الموارد المائية غير التقليدية، وتحسين إعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة في الفلاحة، واستصلاح 1.2 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وتشجيع أصناف من الأشجار المثمرة قادرة على تحمّل الجفاف في جزء من الغراسات الجديدة. كما يتمثل الهدف المعلن في رفع نسبة إعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة في القطاع الفلاحي إلى 50%، مقابل 6% سنة 2022.

خمس أولويات للانتقال إلى التنفيذ

تتمثل الأولوية الأولى في إحكام التصرف في كل متر مكعب من المياه، من خلال الحدّ من ضياع المياه في الشبكات، وتحديث أنظمة الري، وتكييف كميات المياه المقدمة مع الحاجيات الفعلية للمحاصيل. أما الأولوية الثانية فتتمثل في تهيئة الإنتاج للظروف المناخية الجديدة، عبر انتقاء الأصناف وتنويع الزراعات وتطوير البحث الزراعي. وتتمثل الأولوية الثالثة في استعادة خصوبة

التربة وحمايتها، بالاعتماد على التداول الزراعي، والغطاء النباتي، والتسميد العضوي، ومقاومة الانجراف.

وتتعلق الأولوية الرابعة بقطاع تربية الماشية، من خلال حماية المراعي، وتحسين تغذية الحيوانات، ووقاية القطعان من الإجهاد الحراري، وتعزيز المراقبة الصحية .أما الأولوية الخامسة فتتمثل في توجيه التمويلات إلى المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة، والنساء في الأرياف، والشباب الفلاحي .فمن دون مرافقة، قد يستفيد من الانتقال في المقام الأول أولئك الذين يمتلكون أصلاً رؤوس الأموال والإمكانات.

الحصيلة الحقيقية ستُقاس في الحقول

بالنسبة إلى تونس، ينبغي أن يشكل مؤتمر COP31 فرصة للدفاع عن تمويلات تستجيب لحاجياتها، وبناء شراكات مثمرة مع المؤسسات الدولية ومراكز البحث والمستثمرين .غير أنّ الدبلوماسية المناخية لا يمكن أن تعوّض التخطيط الوطني ولا جودة التنفيذ .لذلك يجب تحويل أهداف المساهمة المحددة وطنياً 3.0 إلى مشاريع على مستوى الجهات، تكون مصحوبة بآجال زمنية ومؤشرات واضحة وآليات متابعة شفافة.

في أنطاليا، لم تنته المفاوضات بعد، وستظل نتائجها النهائية رهينة ما سيُعلن عند اختتام القمة المقرر يوم 20 نوفمبر .ومع ذلك، هناك حقيقة ثابتة :في بلد يستأثر فيه القطاع الفلاحي بنحو أربعة أخماس سحوبات المياه العذبة، تبدأ صلابة الزراعة وقدرتها على الصمود من الأمن المائي .فنجاح مؤتمر الأطراف لا يُقاس بالنصوص التي تتم المصادقة عليها فحسب، بل يُقاس أيضاً بما يتغير في الحقول في اليوم التالي.

المصادر والمراجع

• اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،" الطريق إلى أنطاليا": الروزنامة الرسمية لمؤتمرCOP31 ، من 9 إلى 20 نوفمبر2026 ، unfccc.int/cop31/the-road-to-antalya.

• «الأمم المتحدة،» افتتاح مؤتمر COP31 في أنطاليا :هل تتحول الوعود المناخية أخيراً إلى نتائج؟، 9 نوفمبر2026 ،.unsdg.un.org

• منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه – تونس :الموارد المائية المتجددة والسحوبات المائية في القطاع الفلاحي،.fao.org

•البنك الدولي،"تحسين إدارة المياه يمكن أن يفتح آفاق النمو ويحمي مواطن الشغل ويعزز القدرة على الصمود في تونس"، 22 سبتمبر2026 ، worldbank.org.

•وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "المساهمة المحددة وطنياً :تونس تكشف عن خطة بقيمة 55 مليار دولار، والمياه والزراعة في صدارة الأولويات"، 18 ماي 2026،.tap.info.tn

•برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تونس، "تونس :المساهمة المحددة وطنياً 3.0 ترسم مساراً طموحاً نحو إزالة الكربون والتكيّف والإدماج"، 1 جوان2026 ، undp.org/fr/tunisia.

ملاحظة تحريرية :أُعدّ هذا المقال بتاريخ 15 نوفمبر 2026 . و ينبغي تحيين الخلاصات النهائية لمؤتمر COP31 بعد اختتام القمة.